

مقابلة

السيدّ جاك شيراك
رئيس الجمهورية الفرنسية

مع صحيفة "الحياة"

قصر الإليزيه

4 مارس/ آذار 2006

سؤال - فخامة الرئيس، تمثل المملكة العربية السعودية لاعباً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط. ماذا تنتظرون منها على صعيد المنطقة؟ وماهي الملفات السياسية ذات الأولوية التي تأملون تحقيق تقدم فيها مع القادة السعوديين الذين ستلتقون بهم؟

الرئيس - أود في البداية أن أعبر عن سروري بالعودة إلى المملكة العربية السعودية تلبية لدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله. إذ أن زيارتي الأخيرة في 2 أغسطس/آب الماضي كانت لحظة تأمل عميق وتكريم، وتقديم تعازي فرنسا إلى الملك عبدالله بعد وفاة المغفور له جلالة الملك فهد.

يسعدني أن أعود إلى الرياض من جديد في زيارة دولة برفقة وفد كبير من الوزراء وأصحاب الشركات.

تربط فرنسا بالمملكة العربية السعودية علاقات ممتازة رسّخها تاريخ طويل وصلات متينة قائمة على الثقة بين قادة البلدين. فقد كانت فرنسا من أوائل البلدان التي اعترفت بالمملكة حين تأسيسها عام 1932. ووضع اللقاء الذي تم بين الملك فيصل والجنرال ديغول في باريس عام 1967 أسس التقارب الضروري بين أوروبا ومنطقة الخليج. لقد أدرك هذان القائدان أن المصالح المشتركة بين فرنسا والمملكة تبرر تعاوناً طبيعياً وضرورياً.

ومنذ تلك الفترة، تعززت الصلات بين بلدينا بشكل متواصل. وجاء التوقيع على الشراكة الإستراتيجية عام 1996، خلال زيارتي إلى جدة ليتوج دينامية التقارب. وشملت هذه الشراكة المجالات الدبلوماسية والسياسية، والعلاقات الاقتصادية، والتعاون على الصعيدين العسكري والأمني.

كما تضمنت الفصل الثقافي الذي اعتبره جوهريا ويلزمنا تعزيزه. في الواقع، وفي عالم ينحو إلى الشمولية، يتوجب على كلِّ منا أن يعمق معرفته بثقافة الآخر. علينا أن نتعلم كيف نعيش سوياً في ظل الإحترام المتبادل. وليس القسم المكرس للفنون الإسلامية في متحف اللوفر والذي شارك في تمويله بشكل خاص متبرعون سعوديون أسخياء إلا مثالا يحتذى.

إن المملكة العربية السعودية لاعب أساسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسوف تكون زيارتي مناسبة لتأكيد التقارب في وجهات النظر بين فرنسا والمملكة فيما يخص الملفات الحالية الكبرى.

والمملكة هي أيضا عنصر ضروري في الخليج طبعاً وكذلك في منطقة الشرق الأوسط بأسره. وهي أيضا شريك عالمي نظراً لدورها في العالم الإسلامي ككل وللموقع الذي تحتله في مجال الطاقة.

في مجمل هذه المسائل، تتابع المملكة العربية السعودية سياسة الحوار والتهدئة، بقيادة الملك عبدالله الحكيمه والذي نعرف جميعنا خبرته ومواقفه المشجعة على الاعتدال.

نحن نشارك القادة السعوديين الحرص على أمن واستقرار المنطقة. ومن هذا المنطلق سنتباحث وإياهم في الأوضاع في إيران والعراق و لبنان وسوريا وعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

سؤال - يرافقكم إلى المملكة وفد إقتصادي كبير، ما هي الاتفاقات الإقتصادية التي تأملون في التوصل إليها؟

الرئيس - تمرّ المملكة العربية السعودية بفترة نشاط إقتصادي ملحوظ، تستند بشكل خاص إلى استخدام مدروس لعائدات النفط الإستثنائية.

المملكة شريكنا الثاني في المنطقة على الصعيد التجاري، وحجم المبادلات في زيادة مضطردة. هناك أكثر من 60 شركة فرنسية مستقرة في المملكة وتشارك في نهضتها، وهي تستفيد من سياسة الإنفتاح التي وضعتها السلطات السعودية. وجاء انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية مؤخرًا والذي دعمته بشكل شخصي، ليتوج عملية التحديث الإقتصادي والإجتماعي.

لكني أعتبر أن على فرنسا، وهي زبون هام للملكة العربية السعودية، أن تعزز حضورها، وهي قادرة على ذلك. وإني على قناعة بأن الظروف الحالي ملائم لتعزيز علاقتنا الإقتصادية لصالح البلدين خصوصا على مستوى العمالة.

ومن هذا المنطلق، فإن أصحاب الشركات الذين يرافقونني في هذه الزيارة مستعدون للالتزام بمشاريع مستقبلية سواء في مرافق صناعية أو تجهيزية أو خدماتية. كذلك ترغب فرنسا في تشجيع الإستثمارات السعودية في مختلف مرافق الإقتصاد الفرنسي.

وأنا سعيد للدعوة التي وجهها لي تجمع رجال الأعمال السعوديين لأتناول علاقتنا الإقتصادية، وسوف تكون لي مناسبة لعرض دينامية الإقتصاد الفرنسي وحدثته، وللدعوة لتعدد الشراكات، وللعمل مثلا على المشاريع البنيوية الكبرى التي باشرت بها المملكة، ولكي تؤكد إرادة الشركات الفرنسية في زيادة تمركزها من خلال تطوير صلات وثيقة مع نظرائها في المملكة العربية السعودية.

سؤال - السيد الرئيس، جرت في المملكة العربية السعودية عملية إرهابية استهدفت مصفاة تكرر 8% من الاستهلاك العالمي للنفط. ما هو تعليقكم، وأنتم عشية الذهاب إلى المملكة العربية السعودية، أمام محاولات الإرهاب هذه وزعزعة الاستقرار ؟

الرئيس - بدايةً، ألاحظ أن هذه المحاولة باءت بالفشل، ولحسن الحظ، بفضل تدخل قوى الأمن السعودية. العمليات الإرهابية مهما كان شكلها تستحق الإدانة. لا شيء أبداً يمكن أن يبرّر الإرهاب الذي أدينه بأقصى درجات الحزم. إنه نوع من فيروس فتاك يطال بعض المجتمعات. وبالتالي، إني أتضامن مع كلّ ما من شأنه مكافحة الإرهاب بشكل فعّال.

سؤال - كانت المملكة العربية السعودية ضحية الإرهاب ككثير من البلدان العربية والغربية. هل تعتقدون بأن صدام الحضارات هذا بين العالم الإسلامي والغرب يمكن أن يزيد من حدة الإرهاب، وما هي الوسائل لمجابهته؟

الرئيس - شجبت فرنسا دائماً الإرهاب بكافة أشكاله ومصادره، وعبرت عن تضامنها مع المملكة العربية السعودية خلال مسلسل العمليات الذي تعرضت له عامي 2003 و 2004 كما عبرت عن تعاطفها مع عائلات ضحايا هذه الأعمال اللإنسانية.

لفرنسا ثقة كاملة بقوات الأمن الداخلي السعودية التي لم تتوان في بذل الجهود لمكافحة هذه الآفة. وتدعم أيضاً المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها المملكة العربية السعودية لتوحيد جهود الجميع من أجل مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة ومع احترام القانون. وقد شاركت بوفد رفيع المستوى بالمؤتمر الدولي حول الإرهاب الذي انعقد في الرياض في شهر فبراير/شباط 2005.

وكما تعرفين، فإن فرنسا أدت في الماضي ضريبة باهظة على صعيد العمليات الإرهابية وردّت عليها دائماً بمنتهى الحزم. وتعرف فرنسا أن بعض الحركات الإرهابية التي تستغل الإضطرابات وعدم الفهم الناجم عن العولمة، تنتظر "صدام الحضارات" التي تسعى من

خلاله إلى إنعاش مخططاتها. وهذا سبب إضافي لتشجيع الحوار بين الثقافات لكي نفهم جميعا الفوارق بشكل أفضل ولنحترمها في ظل التسامح المتبادل والانفتاح.

سؤال - تشكل إيران مصدر قلق في منطقة الخليج، هل تعتقدون أن عزلة الرئيس أحمدي نجاد ستدفعه إلى سياسة الأسوأ في المنطقة؟

الرئيس - إنّ الموقف الحالي لإيران مصدر قلق للمنطقة وللأسرة الدولية بكاملها.

نحن لا نعترض على حقّ إيران في ممارسة حقها المشروع في الحصول على الطاقة النووية لأغراض مدنية، طالما هي تحترم بحسن نية إلتزاماتها المتعلقة بحظر الإنتشار، وتقدم في هذا الصدد ضمانات موضوعية. لقد سبق أن عرضنا على إيران الدعم لتطوير برنامجها النووي لأغراض مدنية.

لكن القادة الإيرانيين بادروا إلى قطع المفاوضات التي بدأت عام 2003 والتي سمحت بالتوصل الى اتفاق باريس في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 واستأنفوا بشكل أحادي الأنشطة الحساسة مخالفين قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي اتخذت بالإجماع. وهذا ما يفسر ردة فعل الأسرة الدولية.

إنني أدعو القادة الإيرانيين إلى العودة إلى أسلوب الحوار، وإلى تفهم إرادة الأسرة الدولية بكاملها: إن المفاوضات التي قادها الاوروبيون كانت تهدف الى إيجاد أسس حلّ يكون لمصلحة الجميع وفي إطار الشرعية الدولية.

ولقد حاز القرار الذي قدمته المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا إلى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأول من فبراير/شباط على دعم كبير. وسوف يتلقى مجلس أمن الأمم المتحدة مطلع مارس/آذار تقرير الوكالة. من جهة أخرى، يجدر التنويه إلى أن فرنسا أرادت

بالإتفاق مع مصر أن تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية موقفاً من أجل خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما حصل.

إنني أقول وبشكل حازم أن الباب يظل مفتوحاً للنقاش إذا تقيدت إيران بطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن إذا لم يتخذ القادة الإيرانيون التدابير اللازمة لإعادة الثقة، فعلى مجلس أمن الأمم المتحدة اتخاذ قرارات على ضوء ذلك.

الخيار هو اليوم أكثر من أي وقت مضى، بين أيدي القادة الإيرانيين.

وبطبيعة الحال فإنني أعير اهتماماً كبيراً لوجهة نظر السلطات السعودية فيما يخص هذه القضية الهامة للسلام في المنطقة وفي العالم.

سؤال - السيد الرئيس، بالنسبة لإيران أحمدى نجاد، أتعتقدون أنه هناك إمكانيات لتحقيق الطمأنينة في المنطقة مع إيران هذه، إن كان في لبنان أو في الخليج أو مع حزب الله؟

الرئيس - أولاً، هذه مشكلة إيران. وأنا، من جهتي، أميل إلى الثقة مبدئياً ببلد هو بلد كبير له حضارة عريقة وثقافة عظيمة.

فيما يتعلق بالمشاكل النووية، آسف إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق على أساس مقترحات الأوروبيين. بطبيعة الحال، لا يُنكر أحد حقّ إيران في تطوير الطاقة النووية الكهربائية، أي الاستعمالات المدنية للطاقة النووية. إنما وبالمقابل، هناك قواعد عامة قبلت بها الأسرة الدولية في ما يتعلق بعدم الانتشار، بهدف تفادي امتلاك تكنولوجيات قد تكون خطرة جداً.

أمل أن يتطورّ الوضع باتجاه الاستقرار. وأعرب عن ارتياحي للمباحثات الجارية حالياً بين إيران وروسيا. لا نعرف بعد نتائج هذه المحادثات، لكنها قد تكون السبيل الإيجابي لإيجاد مخرج. ولقد قمنا بأنفسنا في المنظمة الدولية للطاقة النووية – وهذه أمنية للمستقبل - بالدفاع عن فكرة إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، أتمنى أن تدرك إيران أننا نمدّ لها يد الصداقة والاحترام، شرط أن يتوافر طبعاً الحد الأدنى من الاتصالات والتفاهم المتبادل.

سؤال - هل تعتقدون بأن العراق يتحول الآن ليصبح بالنسبة لإيران كما كان لبنان لسوريا خلال 30 عاماً؟

الرئيس - يعيش العراق اليوم حالة من عدم الإستقرار والعنف.

وتعتبر فرنسا أن وجود عراق موحدّ وصاحب سيادة وديمقراطي ومستقر، يعيش بسلام ووثام مع جيرانه، ضروري لتحقيق السلام. وقد يؤدي النزاع بين الطوائف إلى مضاعفات مأساوية. على العراقيين أن يجتمعوا حول ميثاق وطني يضمن سلامة أراضي بلدهم ويتيح لكل منهم أخذ مكانه في المؤسسات الجديدة.

ومن الضروري أن تلتزم الدول المجاورة بشكل إيجابي لكي يتم التوصل الى توافق بين العراقيين. وعلى هذه الدول أن تواصل العمل بشكل جماعي وبنّاء لمساعدة العراق على المحافظة على وحدته الوطنية وبناء دولة القانون.

سؤال - كيف ترون مستقبل العراق اليوم ؟

الرئيس - إن المنطق الأمني وحده لا يمكن أن يعيد السلام إلى العراق. لكن عملية سياسية شاملة حقا من شأنها أن تسمح بعزل المجموعات المتطرفة. فالعراقيون، بمختلف طوائفهم، شاركوا مشاركة واسعة في الإنتخابات الأخيرة التي جرت في 15 ديسمبر/كانون الأول الماضي. ويجب تشجيع هذا التوجه ومساعدة العراقيين على متابعة نهج الحوار والمصالحة الوطنية.

لهذا السبب، أيدت فرنسا بقوة مبادرة الجامعة العربية. وقد التقت سائر الأطراف العراقية في القاهرة واتفقت على بيان ختامي شجبت فيه الإرهاب، ودعت فيه أيضا إلى عودة كاملة إلى سيادة هذا البلد. وهذا ما شجعتة فرنسا منذ نهاية العمليات العسكرية ليقرر العراقيون مصيرهم بأنفسهم.

وكذلك فإن مشروع انسحاب القوات الأجنبية، والتي يثير تواجدها نقمة قسم من الرأي العام العراقي، هو عنصر مساهم في الحوار الوطني. فالقوات متعددة الجنسيات منتشرة في العراق وفقا للقرار 1546، وترى فرنسا ضرورة تحديد أفق ليتمكن العراقيون من تحمل مسؤولياتهم.

إن فرنسا تقف إلى جانب العراقيين على طريق المصالحة الوطنية والوحدة وبناء الديمقراطية. وسوف يكون تحليل الملك عبدالله ونصائحه في هذا المجال في غاية الأهمية.

سؤال - تهدد بلدان عديدة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات عن الفلسطينيين بسبب تواجد حماس في الحكومة. هل باستطاعة فرنسا إقناع الأوروبيين والأمريكيين بمواصلة المساعدة للفلسطينيين؟ وما هي الشروط لهذه المساعدة؟ وهل تتضاءل فرص السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مع استلام حماس للسلطة؟

الرئيس - تعرفين طبعاً موقف فرنسا الثابت والداعي للسلام في المنطقة، والذي يقوم على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمان وإحترام متبادل، وتعرفين أيضاً أن فرنسا صديقة للشعب الفلسطيني وتتمنى له تحقيق تطلعاته المشروعة. وأذكرك بقناعاتي الشخصية بأن العنف منهج سلبي في الصميم ويؤدي للدمار وليس إلى أية تسوية. لهذا ساندت فرنسا دائماً الجهود التي بذلت في أوسلو للوصول إلى حل دائم.

نعم، جرت إنتخابات ديمقراطية واختار الفلسطينيون ممثليهم، وفرنسا تحترم هذا الخيار. لا أحد يرغب بقطع المساعدات الدولية عن الشعب الفلسطيني، وأذكر بأن الإتحاد الأوروبي ومنذ أتفاق أوسلو، هو في طليعة المانحين للأراضي الفلسطينية.

لكن مسألة المساعدة للسلطة الفلسطينية باتت مطروحة مع وصول منظمة حماس المدرجة على لائحة المنظمات الإرهابية الأوروبية والأمريكية، إلى سدة الحكم. بالنسبة لهذا الموضوع، سيرتبط استمرار المساعدة الأوروبية بموقف الحكومة الفلسطينية الجديدة والتزاماتها.

في هذا الصدد، أذكر بموقف فرنسا الذي تم التعبير عنه مراراً خلال الأيام الماضية. إن أي حل يقتضي احترام المبادئ الثلاثة التالية: الإعراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف، والإعراف بالإتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وخصوصاً إتفاق أوسلو.

فيما يخص الآمال بالسلام، فإن وصول حماس إلى الحكم يغيّر طبعاً المعطيات الإقليمية. ومن السابق لأوانه أن نقول منذ الآن كيف سيؤثر ذلك فعلياً على آفاق التسوية، في منطقة كل ما فيها عرضة لتطورات سريعة، كما تعرفين.

إننا ندعو حماس اليوم لأن تدرك بأن نهج العنف لانتيجة منه، وأن تتابع انتقالها نحو العمل السياسي، مع احترام الهدنة والإلتزام بالتخلي عن العنف والإعتراف بإسرائيل. على حماس أن تمضي في هذا النهج حتى النهاية، وليس هناك من بديل.

لكن نقول أيضاً للإسرائيليين بأن عليهم تجاوز منطق الأحادية السياسية، فالسلام العادل والدائم في المنطقة لا يمكن أن يفرضه هذا الطرف أو ذاك. وفي نهاية المطاف، نعرف جميعاً أنه لا بديل عن العودة إلى المفاوضات الحقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

سؤال - السيد الرئيس، هل تعتقدون أن انتخاب حماس في فلسطين من شأنه تهديد أمن لبنان، باعتبار أن المخيمات الفلسطينية لا تتحكم بها سورية وحدها، بل أيضاً حماس المنتصرة في فلسطين؟

الرئيس - بدايةً، لا أعرف ما إذا كان يمكن القول إن المخيمات الفلسطينية تتحكم بها هذه السلطة أو تلك.

لدى حماس مشاكل عديدة وهي تواجه صعوبات جمة. لقد انتخب الفلسطينيون حماس بشكل شرعي لا يمكن المنازعة فيه. وأعتقد أنها على هذا الأساس تواجه حقائق تتعلق بنوع خاص بانخراطها في المجتمع الدول، مع كل ما يترتب عن ذلك بالنسبة للمساعدات الماسّة التي يحتاجها الفلسطينيون. وهذا ما يفترض بعض التطور من قبل حماس لتندمج في المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بنقاط حاسمة مثل الاعتراف بإسرائيل، والاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير بدءاً باتفاقات أوسلو، والتخلي عن الأعمال الإرهابية. يتعين على حركة حماس في مرحلة أولى مواجهة هذه المشاكل والتطورات، وهذا ليس بالأمر السهل ويتطلب بعض الوقت. ولا أعتقد أن من مصلحة حماس اليوم أن تزيد على كل ذلك مشاكل إضافية.

سؤال - ارتكبت في لبنان أعمال عنف كثيرة وجرائم وأعمال إستفزاز للمسيحيين منذ البدء بالتحقيق الدولي في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. كيف يمكن للأسرة الدولية حماية لبنان من محاولات إشاعة الفوضى من قبل سوريا، حسب رأي فخامتكم؟

الرئيس - ربطت فرنسا بلبنان علاقات استثنائية منذ زمن بعيد، وهي علاقات ودية ووثيقة قامت بين الشعبين الفرنسي واللبناني ووطدتها المحن ولا يمكن إزالتها.

لقد التزمنا إلى جانب الأسرة الدولية بالعمل لكي يستعيد الشعب اللبناني كامل استقلاله وسيادته على كامل أراضيه. وقد قطعت هذه العملية مرحلة هامة مع انسحاب القوات السورية من لبنان في أبريل/نيسان الماضي، ومن ثم مع تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في يونيو/حزيران، وتمثل هاتان الخطوتان مكسبا أساسا.

لكن المسافة طويلة لضمان استقرار هذا البلد.

فالمدافعون عن حرية لبنان واستقلاله أدوا ضريبة باهظة. أنا أجلّ تضحياتهم وأؤكد تضامني مع عائلاتهم في هذه المحن. معركتهم هي معركة كل اللبنانيين الحريصين على سيادة بلدهم.

أما من كانوا وراء عمليات الإغتيال فعليهم أن يدركوا أن المدافعين عن استقلال لبنان ليسوا وحدهم، والأسرة الدولية معهم ومصممة على النجاح. وفرنسا مستعدة لتعزيز مساعدتها للسلطات اللبنانية في مجالات الأمن كما الإقتصاد، ولمرافقة الإصلاحات الضرورية.

يجب أن تكون هناك خطة إصلاح حكومية، توافق عليها كافة القوى الحية في البلاد وتنفذها سلطة تنفيذية متجانسة، بغية تعزيز استقرار هذا البلد. ويُفترض أن ينعقد في لبنان مؤتمر دولي لمساعدته حالما تسنح الفرصة. أمل أن أتناول مع السلطات السعودية لتأمين نجاحه. ويفترض كذلك أن تلعب مصر دورا هاما في هذا المجال.

فيما يخص سوريا، إن قرارات مجلس الأمن واضحة. والأسرة الدولية تطالبها بعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وبوقف مساعدتها للقوى التي تسعى إلى عدم استقرار لبنان والمنطقة. ونحن مصممون، مع شركائنا، على تنفيذ هذه القرارات بكاملها. وهذه فرصة لسوريا لإقامة علاقة متكافئة مع لبنان تقوم على الإحترام المتبادل لسيادة كل منهما.

تربط الشعبين السوري واللبناني علاقات تاريخية، وسياسية، وثقافية، واقتصادية. فقط الثقة والتقدير المتبادلان يحفظان هذه العلاقات ويجعلانها مثمرة لصالح الدولتين.

سؤال - يعتقد الكثيرون في لبنان بأن محاكمة قتلة رفيق الحريري لن تحصل وأن التحقيق لن يصل إلى نهايته لأنه يلزم وقت طويل لذلك، وأن الأوضاع ستتغير في فرنسا وفي الولايات المتحدة قبل تحقيق ذلك. ما رأي فخامتكم؟ وهل لازالت فرنسا على موقف مختلف عن الولايات المتحدة فيما يخص حزب الله؟ ما هو رأيكم بأعمال حزب الله في لبنان اليوم؟ وما هي المدة اللازمة لتنفيذ القرار 1559؟

الرئيس - أقول بشكل رسمي: لا يمكن أن تمر هذه الجريمة بدون عقاب. الحقيقة والعدالة ضروريتان من أجل لبنان الجديد. لذلك تريد فرنسا والأسرة الدولية إلقاء الضوء الكامل على هذه الجريمة وفقا لقرارات مجلس أمن الأمم المتحدة المتعلقة بعملية اغتيال رفيق الحريري ورفاقه.

وفرنسا، كما المملكة العربية السعودية، تساند تماما لجنة التحقيق الدولية التي يديرها اليوم سيرج براميتز وتنتظر كشف الحقيقة عن عمليات الإغتيال الأخرى التي أدمت لبنان. وسوف يتيح إنشاء محكمة دولية في القريب العاجل تأمين عدالة فعالة ورزينة.

فيما يخص حزب الله، لم يتغير موقفنا: هذه الحركة تمثل قسما مهما من اللبنانيين، ومن هذا المنطلق يجب أن تشارك بشكل تام في حياة البلد السياسية وأن تعمل لمصلحة الشعب اللبناني.

لكن حزب الله يجب أن يتطور ويسمح للدولة اللبنانية بالإضطلاع بكامل مسؤولياتها السيادية، كما نصّ على ذلك القرار 1559 الذي يلزم تنفيذه بكامله.

أشيد بالجهود التي يبذلها كافة المسؤولين السياسيين والزعماء الروحيين وبجرأة على مستوى النقاش الدائر لتحقيق هذه الأهداف بشكل سريع عن طريق الحوار الوطني، ونقدم لهم كامل دعمنا.

سؤال - كانت دائما فرنسا صديقة للبنان، وصديقة للمسيحيين في هذا البلد، والذين شعروا بالخوف بعد التظاهرات الأخيرة في الأحياء المسيحية. ماذا يمكن أن تفعل الأسرة الدولية لطمانتهم؟

الرئيس - لقد صدمتنا أعمال الشغب التي عرفتها بيروت والتي أدت إلى إحراق سفارة الدانمرك وكنيسة مار مارون، وعبرنا عن شجبنا لهذه الأعمال. لا شيء يبرر هذا العنف. يجب الإشادة هنا برباطة جأش المسيحيين الذين لم يردوا على أعمال الإستفزاز التي قامت بها مجموعة لا مسؤولة.

واليوم، أشعر بأن على اللبنانيين أن يدركوا ضرورة إعطاء الأولوية للحوار الوطني وللتفاهم بين الطوائف، مع احترام معتقدات كل طائفة. وأن دولة ذات سيادة، ديمقراطية، تحترم الحريات الفردية والجماعية هي الضمان الأفضل لجميع اللبنانيين من كافة الطوائف. وهذا هو هدف الأسرة الدولية وبشكل أخص هدف فرنسا.

سؤال - هل يمكن لسوريا في ظل حكم بشار الأسد إعادة العلاقة مع فرنسا وبأي شروط؟

الرئيس - سوريا هي التي تقرر ما اذا كانت تريد تحسين علاقاتها بالأسرة الدولية باحترامها لقرارات مجلس الأمن. وهذا هو الشرط الوحيد. إن سوريا كدولة كبيرة في المنطقة لايمكنها إلا العودة إلى وضع طبيعي في العلاقات الدولية و ستعادة علاقاتها التقليدية مع فرنسا.

لكن عليها أن تغير مسلكها، لاسيما فيما يخص علاقاتها بلبنان، وأن تتعاون بشكل كلي وبدون تحفظ مع لجنة التحقيق الدولية.

سؤال - السيد الرئيس، انتقد الرئيس لحود شخصياً الرئيس الفرنسي وسفيره في لبنان. وقد أثار ذلك تحركات وردود فعل كثيرة. أودّ أن أسألكم ما ردكم على هذه الانتقادات؟

الرئيس - أتركهم يتكلمون ولا أجيب. ليس لديّ أيّ تعليق على هذا النوع من الكلام. تعرفون جيداً موقف فرنسا : نحن ندعم لبنان. ندعمه سياسياً ليستعيد كامل استقلاله وسيادته وسلطته. وندعمه اقتصادياً. فنحن ننشط على نحو حثيث في إعداد المؤتمر القادم المعروف بمؤتمر "بيروت 1"، والذي سيجتمع أصدقاء لبنان من أجل دعمه اقتصادياً ودعم الإصلاحات التي يتعيّن على لبنان بشكل قاطع أن يباشر بها. ليس في نيّتي أن اقوم بأيّ تدخّل سياسي في لبنان.

سؤال - ما السبب وراء تأخير معاهدة الصداقة بين فرنسا والجزائر؟ هل هي فقرة القانون المتعلقة بالدور الإيجابي لفرنسا خلال الإستعمار؟

الرئيس - إن معاهدة الصداقة بين فرنسا والجزائر هي هدف أساسي في إعادة بناء العلاقات الفرنسية الجزائرية وإقامة الشراكة الإستثنائية التي تأمل فرنسا ترسيخها مع الجزائر.

يريد بلدانا بناء علاقة جديدة هادئة ودائمة. ولنا كلنا مصلحة في ذلك، فالجزائر هي أول جارة لنا في الجنوب، وأمنا يقوم على علاقة ثقة بجزائر مستقرة ومزدهرة. من هذا المنطلق، فإن التوقيع على معاهدة الصداقة هو موعد فعلي حُدد بين بلدينا وبين شعبينا المرتبطين بعري التاريخ وبوحدة مصالح قوية.

وسوف نتمكن بفضل هذه المعاهدة، من إقامة حوار بناء محوره المستقبل.

سؤال - أثارت رسوم الكاريكاتور التي نشرت في الدانمرك ردة فعل عنيفة في العالم الإسلامي، وأعدت بعض الصحف الفرنسية نشرها، هل تعتقد فخامتكم بأن الغرب دخل في نزاع خطير مع العالم الإسلامي؟ وما رأيكم بنمو ظاهرة اللاتسامح في فرنسا وفي الغرب تجاه الإسلام؟ هل يمكن لفرنسا الرسمية أن تجابه هذه الظاهرة بالتعاون مع المسلمين الفرنسيين والذين يبلغ عددهم حوالي 5 ملايين، وما هي التدابير؟

الرئيس - أفهم تماما أن يثير نشر هذه الرسوم شعورا بعدم الفهم وبالرفض في صفوف المسلمين أينما كانوا.

خلال هذه الأزمة، أكدت موقف فرنسا المُدين لكل أنواع الإستفزاز الظاهرة والتي تجرح المشاعر وتثير الإنفعالات بشكل خطير. وألححت على أن حرية التعبير التي تمثل ركنا من أركان جمهوريتنا، يجب أن تمارس في ظل حس بالمسؤولية وأن تقوم أيضا على قيم التسامح والإحترام.

وعليه، فإن أعمال العنف التي مورست ضد رعايا أوروبيين أو ضد بعثات دبلوماسية لايمكن القبول بها ويجب إدانتها. العنف أداة المتطرفين، لذلك يقتضي العودة إلى المسؤولية وتهدة النفوس، وإعطاء دفع جديد للحوار بين الثقافات.

لنا جميعنا مصلحة في ذلك، ومصائرنا أصبحت متشابكة في زمن العولمة. كافة الشعوب تتطلع إلى بناء دولة القانون، والتنمية الاقتصادية والتطور الإجتماعي، والأمن والتربية والمحافظة على البيئة... وعلينا العمل سوياً في جميع هذه المجالات وإقامة الشراكات القائمة على الإحترام، كما هي الشراكة التي تربط منذ عشر سنوات ضفتي المتوسط.

بهذه الروح، يجب أن يستمر الحوار ويتعمق بين الغرب والعالم الإسلامي، كي نتقاضي تحول عدم الفهم إلى رفض للآخر من جهة، ولإخماد بؤر الأزمات من جهة أخرى في الشرق الأوسط والأدنى حيث يكمن شعور عام بالظلم وبالمهانة.

إن فرنسا تحترم كافة الأديان وكافة المعتقدات، والإسلام الذي أصبح الديانة الثانية في بلدنا من حيث الممارسة له موقعه الكامل. ويعيش في بلدنا اليوم عدة ملايين من الأشخاص الذين قدموا من البلدان الإسلامية وكثير منهم يحمل الجنسية الفرنسية. ويحظى المسلمون في إطار نظامنا العلماني الذي يسمح بالتعايش المتناسق بين كافة الأديان، بكامل الحرية بالإعتقاد وبممارسة الشعائر الدينية.

سؤال - السيد الرئيس، انتقد السوريون فرنسا. والسيد عبد الحليم خدام جاء إلى فرنسا وتكلم وأعطى مقابلات. فاستنشرت سورية العالم بأسره. ما سبب وجود السيد خدام في فرنسا؟ هل في نيتكم إبقاؤه إلى ما لا نهاية هنا؟ وهل حقاً تلعب فرنسا دوراً لتغيير النظام في سوريا؟

الرئيس - كما قلت لك، فرنسا لا تقدم على أيّ تدخّل في السياسة الداخلية اللبنانية. كما أنها لا تقدم على هذا التدخّل في السياسة الداخلية السورية، ولو أنها تتمي أن يكون تصرف سورية على جميع الأصعدة مطابقاً لقرارات الأمم المتحدة، إن كان بالنسبة لعدم زعزعة استقرار لبنان أو التعاون المنتظر منها مع لجنة التحقيق الدولية، وذلك دون تحفظ وبما يوافق قرارات الأمم المتحدة. فرنسا لا تتدخل ولا تعطي أحكاماً، إلا أنها تأمل في أن ترى سورية تعود إلى تصرف يحترم قرارات الأمم المتحدة، وتعود هكذا بشكل طبيعي إلى

موقعها، وهو موقع بلد كبير، في الأسيرة الدولية. السيد خدام موجود في فرنسا بصفة شخصية خاصة. ليست هناك بتاتاً أية علاقة بينه وبين الحكومة الفرنسية. وهو بالتالي يتحدث بصفة خاصة بحتة، وليس بالاتفاق مع فرنسا بأية حال.

سؤال - السيد الرئيس، منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، جرت خمس عمليات اغتيال لشخصيات وصحفيين في لبنان وإنما نخاف دائماً من أذية أخرى وعمليات إرهابية أخرى. كيف تستطيع الأسيرة الدولية أن تواجه الأذى السوري في لبنان؟ هل هناك وسيلة لإفهام سورية: "أوقفوا هذه الاغتيالات، أقلعوا عن هذه التصرفات، لأن لبنان خائف"؟

الرئيس - لبنان خائف والتجربة تُبرّر هذا الخوف، مع الأسف. أعتقد أنه من الفطنة أن تفهم سورية أن كلّ عمل يطل استقرار لبنان - إن كان عن طريق إرسال أسلحة أو عن طريق الاغتيالات - هو عمل يتنافى مع موقعها داخل الأسيرة الدولية ومن شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى ردود فعل من قبل الأسيرة الدولية. وهذا ليس من مصلحة أحد وأتمنى أن تعي سورية تماماً هذا الوضع.

تجري حالياً مفاوضات داخل مجلس الأمن في الأمم المتحدة من أجل تشكيل محكمة دولية. والجميع تقريباً متفقون على هذا المبدأ. وهناك الآن هيئات قضائية لبنانية رفيعة المستوى تناقش هذا الموضوع مع الأمين العام للأمم المتحدة. أعتقد أن إنشاء هذه المحكمة لن يكون من شأنه الحكم بالعدل وحسب، بل الردع عن أي عمل يهدف إلى زعزعة استقرار لبنان.

سؤال - السيد الرئيس، قلتم في أكثر من مناسبة "ليس لفرنسا سياسة ترمي إلى تغيير النظام الحاكم في سورية". ماذا يعني أن تغير سورية تصرفها؟ ألا يوازي ذلك في الواقع تغييراً للنظام؟

الرئيس - إنه لمن المشروع تماماً أن تحلل الأسرة الدولية التصرفات التي يمكن أن تزعزع استقرار بلد آخر وتحكم عليها، وأن تعبّر على هذا الأساس عن عدم موافقتها وتبدي نصائحها. وهذا هو موقفنا بالضبط.